

فبين صدق الامير محمد بن عبد الله بن الحسين في حديثه عن منع الزكاة فوافق عمر
وسائر الصحابة على قتال ما نبي الزكاة وهم يشهدون بالادالة لانه وان محمد بن رسول الله
ويصلون ونحن نسوق الحديث بنامة نذكر ما قاله العلماء في شرحه ليتبين ان
فهمهم الفاسد لم يقبل به احد من العلماء انه فهم مشوه مذموم مخالف للكتاب
والسنة واجماع الامة فنقول ثبت في الصحيحين عن ابي هريرة قال لما توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكفن من كفر من العرب قال عمر لابي بكر كيف تقابل الناس وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا باعصموا بي
دماهم واموالهم لا يحققها فقال ابو بكر لا فان قلت من فرق بين الصلاة والزكاة فان
الزكاة حق المال فوالله لو منعوني عقالا كان يؤبدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقاتلتهم على منعه قال عمر فوالله ما هو الا ان رايت الله قد شرح صدره لي بعسر
المقتال فعرفت انه الحق وهذا الحديث خرج البخاري في كتاب الزكاة ومسلم
في كتاب الايمان وهو من اعظم الادلة على فساد قولكم فان الصدوق في
عنه جعل البيهقي للمقتال مجرد المنع لا مجرد الوجود وقد تكلم النووي رحمه الله
على هذا الحديث في شرح صحيح مسلم فقال ياب الامر يقتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله محمد بن رسول الله في حقها الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بجميع
ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وان من قال ذلك عصم نفسه وماله لا يحققها وو
صلى الله عليه وسلم تقابل من منع الزكاة وغيرهما من حقوق الاسلام واحكامها
الامام بشرح الاسلام ثم ساق الحديث ثم قال الخطابي في شرح هذا الكلام كلاما
حسنا لا بد من ذكره لما فيه من الفوائد قال رحمه الله مما يجب تقديمه ان يعلم ان
اهل الردة كانوا صنفين صنفا رندوا عن الدين وناذوا الله وعادوا الظفر
وهم الذين عناه ابو هريرة وهم الذين عناه ابو هريرة بقوله وكف من كفر من العرب
والصنف الاخر فرقوا بين الصلاة والزكاة ووجوب ادائها الى الامام
وقد كان في ضمن هؤلاء الماتعين للزكاة من كان يسمي بالزكاة ولا يعنها الا ان

رسام

رسام صدوم عن ذلك الذي وقبضوا على ايديهم في ذلك كبري يروع فانهم
جمعوا صدقاتهم وارادوا ان يعثروا بها اليه فينعهم ما كذبوا به في حقها
من ذلك وقرها فيهم وفي امره هولاء عرضوا خلاف ووقعت الشبهة ليعظم
عنه فراجع ابو بكر رضي الله عنه وناظرة واجتج عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم
امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله من قالها فقد عصم
نفسه وماله وكان هذا من عمر تعلقا بظاهر الكلام قبل ان ينظر في
اخره وسامل شرايطه فقال له ابو بكر الزكاة حق المال يريد ان القضية
التي قد تضمنت عصم دم ومال معلقة بايفاء شرايطها والحكم المعلق
بشراطين لا يحصل باحدهما والاخر معدوم ثم قاسم بالصلاة وورد الزكاة
اليها وكان من قوله دليل على قتال الممتنع من الصلاة كان اجراء من
الصحابة رضي الله عنهم ولذا كرهوا والمختلف فيه الى المنفق عليه فلما استقر
صحة سراي ابي بكر رضي الله عنه وبان لعصموا به تابعه على قتال القوم وهو معنى
قوله فلما رايت الله قد شرح صدره لي بكسر المقتال فعرفت انه الحق يريد
ان شرح صدره بالحق الذي ادلها بها والبهان الذي اقامه نصفا ودلالة
انتهى فتأمل هذا الباب الذي ذكره النووي رحمه الله وهو امل الشريعة
على الاطلاق فحده صريحاً في رد شبهة من ان قال لا اله الا الله لا يباح
دمه وماله وان زكاة الصلاة ومنع الزكاة فالترجمة صريحة في قوله
فانه صريحاً بالامر بالقتال على ترك الصلاة ومنع الزكاة واما ما ذكره الخطابي
ان الذين منعوا الزكاة منهم من كان يسميها ولا يعنها الا ان رسام صدوم
عن ذلك الذي وقبضوا على ايديهم كبري يروع فانهم ارجوا ان يعثروا بها
اليه فينعهم ما كذبوا به في حقها وفي امره هولاء عرضوا خلاف ووقعت
الشبهة ليعظم عنده هولاء ثم ان عمر وافق ابي بكر على قتالهم وقام قوله
واجتج عن قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله